مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

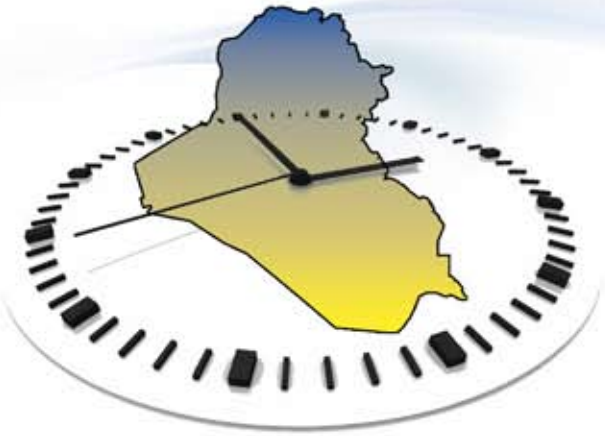

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء / الثلاثاء ٩-٧ - ٢٠١٣ / السنة الأولى / العدد (٢٧)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

فيصل عبد اللطيف ياسين

اعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والاخراج الفني

منتظر نعمة رضا

حسنين هاشم حسين

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

ماهو حال العراق بعد الانسحاب الأمريكي؟

من الدراسات الاستراتيجية المهمة التي تفرّد بها **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وخبيره العسكري والأمني الاستراتيجي المعروف انطوني كوردسمان**، هي المترجمة والملخّصة في هذا العدد الماثل بين أيديكم الآن، ونظراً لحجمها الكبير فقد شُطرت إلى شطرين، يتوزعان على عددين منفصلين.

وفيما يأتي نستعرض أهم الأفكار المطروحة في الشطر الأول والتي تهم صانع القرار الاستراتيجي العراقي بالتأكيد:

- **إن العراق يصارع الآن من أجل تأسيس هوية وطنية جديدة**، هوية تستطيع ان تمدَّ الجسور عبر الانقسامات العميقة بين السنة والشيعة والانقسامات الاثنية بين عربه وكرده والأقليات الأخرى.

- هذا الصراع يمكن أن **ينتهي بجولة جديدة من العنف أو حتى بتقسيم البلاد.**

- **فإمكانية الدخول في دورة جديدة من العنف والحرب الأهلية الكبرى يشكل خطراً جسيماً بعد انسحاب القوات الأمريكية وتراجع الدور الدولي وسط أزمة إقليمية واسعة النطاق تتمثّل في انعدام الاستقرار السياسي**، فضلاً على الشعور بالإحباط الناجم عن **عدم تنفيذ اتفاقية أربيل القاضية بتقاسم السلطة**، والذي جعل التحالف الوطني الحاكم موضع اختبار دائم.

- إن الولايات المتحدة بذلت جهوداً كبيرة **لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق**، بما في ذلك استخدام وضعها كقوة احتلال ومصدر المساعدات الرئيس للعراق ودورها في تدريب ومشورة المسؤولين الأمنيين العراقيين، وحتى من خلال التصريحات الصحفية التي تسلط الضوء على **التدخل الإيراني.**

- إن الفصائل السياسية والطائفية المتنافسة رأت في انسحاب القوات الأمريكية **فرصة لتجديد الصراع من أجل السلطة. وإذا ما تُرك الصراع من دون حلّ فيمكن للأزمة الناجمة عن ذلك وغيرها من المشاكل التي تواجه البلاد ان تفضي إلى انهيار كامل للديمقراطية الوليدة في العراق وإلى صراع مدني خطير.**

- إن هناك انقسام متنامي بين الشيعة والأكراد والسنة، فإذا ازداد العنف وتطلعت الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة في العراق إلى المساعدة الخارجية، فإن هذا الأمر سيدفع بها **صوب الاعتماد على إيران.**

ـ وإذا اتجه العراق نحو مزيد من العنف المدني من دون وجود القوات الأمريكية أو إذا انهارت الحكومة الشيعية في العراق فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التدخل الإيراني في العراق.

- فضلاً على ذلك فإن **إيران تضغط بالفعل على العراق** من أجل تحقيق الأهداف الإيرانية المتعلقة ببقاء نظام الأسد في

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

العراق بعد الانسحاب الأمريكي:
سياسة الولايات المتحدة وسعي العراق
للأمن والاستقرار- (١-٢).....٥

عدم الاعتبار بالدرس العراقي.....٩

تركيا وتحقيق السلام مع الأكراد؟.....١٠

هل لدى الولايات المتحدة
خطّة استراتيجية في العراق؟.....١٣

العراق سيكون سادس أكبر
مجهز عالمي للغاز الطبيعي.....١٨

تمديد الحصانة على
الأرصدة العراقية.....١٩

تعسّر تأهيل الخط الناقل للنفط
بين البصرة وميناء ينبع السعودي.....١٩

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال
بإدارة الإعلام
Tel: (00964) 7800168889
Email:info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq
موقع النشرة على الانترنيت
kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات
الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر
بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الافتتاحية

سوريا وهي قد تُقْدِم على **معاملة العراق كرهينة ضد أي تدخل أمريكي في الخليج.**

- يوجد هناك أكثر من سيناريو لمستقبل العراق، **والحرب الأهلية والصراع الطائفي والاثني هو السيناريو الوحيد المرجّح.** لكن يبدو ان **السيناريو الأكثر احتمالاً هو: استمرار الصراع الطائفي والاثني بمستوى منخفض من دون العودة إلى الحرب الأهلية خلال الأعوام ٢٠٠٥ـ٢٠٠٨.**

- العراق يحتاج إلى التجارة وإلى **الدعم عبر الحدود من إيران** تماماً كما يحتاج إلى المساعدة الدبلوماسية والمساعدة العسكرية من الولايات المتحدة. إن تدنّي قدرات العراق العسكرية بشكل كبير جعله **يعتمد على المساعدات والمبيعات العسكرية والتدريب من الولايات المتحدة**، فالعراق مايزال يفتقر إلى الموارد والتماسك الكافي لمقاومة **الضغوط الإيرانية** والوقوف بوجه عدوانها.

- الخلافات الداخلية بين الحكومة المركزية وأقاليم النفط الغنية في العراق فضلاً على ضعف البنية التحتية والغموض السياسي وأعمال التخريب والطلب الداخلي **كلها عوامل تحدُّ من قدرة العراق على إنتاج وتصدير النفط**. قليل من المحللين يعتقدون ان العراق سيحقق الهدف المتعلق بزيادة إنتاج النفط بمقدار خمسة أضعاف بحلول عام ٢٠١٧ .

((**إن التحليل الرائع في هذه الدراسة يعكس مدى حرج وحساسية وخطورة الموقف في العراق، ويبيّن العبء الثقيل القائم على كاهل صانع القرار الاستراتيجي العراقي، الذي يجب ان يتعامل مع كل هذه العوامل والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المتنوعة من خلال منظار وفهم استراتيجي شامل، ومن ثمَّ يجب أن يُدرك مجال المناورة المتاح أمامه والحدود والقيود المفروضة على حرية حركته**)).

العراق بعد الانسحاب الأمريكي:

سياسة الولايات المتحدة وسعي العراق للأمن والاستقرار- (١-٢)

الكاتب: انتوني كوردسمان أستاذ كرسي ارليه بورك للشؤون الاستراتيجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في الولايات المتحدة الأمريكية .
١٨ /تموز/ ٢٠١٢

ترجمة وتلخيص : د. نصر محمد علي
مراجعة : فيصل عبد اللطيف ياسين

بعد انسحاب القوات الأمريكية وتراجع الدور الدولي وسط أزمة إقليمية واسعة النطاق تتمثل في انعدام الاستقرار السياسي، تتزايد احتمالات إمكانية الدخول في دورة جديدة من العنف والحرب الأهلية الكبرى، وأصبح التنافس بين إيران والولايات المتحدة واضحاً وان استمرار هذا التنافس لا يقتصر تأثيره على العراق وحده إنما يمتد إلى العالم العربي بشكل أوسع

يقدّم **انتوني كوردسمان** في دراسته التي صدرت عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية عرضاً استراتيجياً شاملاً ومفصلاً لواقع ومستقبل التحدّيات الداخلية والدولية التي تواجه العراق بعد الانسحاب الامريكي، مستهلاً هذه الدراسة بالإشارة إلى **ان العراق يصارع الآن من أجل تأسيس هوية وطنية جديدة**، هوية تستطيع ان تمد الجسور عبر **الانقسامات العميقة** بين السنة والشيعة والانقسامات الاثنية بين عربه وكرده والأقليات الأخرى. وفي الوقت ذاته، يجب تبنّي إطار جديد للحكم والاقتصاد والنظام الاجتماعي بعد حقبة من الدكتاتورية والحرب والعقوبات والاحتلال والصراع الأهلي الذي بدأ في العام ١٩٧٩ واستمر منذ ذلك الحين. كما ينبغي عليه ان يتعامل مع **الزيادة المضطردة للسكان** وتنويع الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كلي على **صادرات النفط** التي توفر مايربو على ٩٥٪ من العائدات الحكومية. هذا الصراع يمكن ان ينتهي بجولة جديدة من العنف أو حتى بتقسيم البلاد. وفي الوقت نفسه يضم العراق قدرات هائلة، **فالانقسامات السياسية واستمرار العنف بمستوى منخفض لايعني ان العراق لايستطيع النجاح في ترسيخ الاستقرار والأمن والحياة الكريمة لشعبه.**

إن ظهور الصراعات بين الجماعات العرقية الأساسية في العراق والأطراف السياسية على الحكم الذاتي، والسلطة والسيطرة على الموارد الطبيعية الهائلة للعراق وتّر العلاقات بينها، كما ان كل طرف ينظر إلى الآخر بنظرة من الشك المتزايد في ظل تنافس عالي المخاطر. **فإمكانية الدخول في دورة جديدة من العنف والحرب الأهلية الكبرى تشكل خطراً جسيماً بعد انسحاب القوات الأمريكية وتراجع الدور الدولي وسط أزمة إقليمية واسعة النطاق تتمثل في انعدام الاستقرار السياسي**، فضلاً على الشعور بالإحباط الناجم عن عدم تنفيذ اتفاقية أربيل القاضية بتقاسم السلطة، والذي جعل التحالف الائتلاف الوطني الحاكم موضع اختبار دائم. فالأحداث الجارية في العراق فاقمت من التوترات بين الحكومة والمجموعات السكانية التي تشعر بالحرمان من النظام السياسي والاقتصادي القائم. ومع تنامي التوترات بين الفصائل السياسية والعرقية في العراق وتهديد السنة والأكراد بسحب الدعم من الحكومة المركزية في بغداد والقطيعة معها، فإن الأزمة السياسية تبدو مرجّحة إن لم نقل حتمية. **وربما تثبت الأزمة الداخلية، بالنسبة لكل من مستقبل العراق والمصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، أنها أكثر أهمية من تنافس الولايات المتحدة مع إيران** إلا انه لا يمكن الفصل بينهما. وفي هذا الخصوص يرى كوردسمان أن الولايات المتحدة بذلت جهوداً كبيرة **لمواجهة النفوذ الإيراني في**

العراق، بما في ذلك استخدام وضعها كقوة احتلال ومصدر المساعدات الرئيس للعراق ودورها في تدريب ومشورة المسؤولين الأمنيين العراقيين، وحتى من خلال التصريحات الصحفية التي تسلط الضوء على التدخل الإيراني. ومع ذلك وعلى الرغم من أهمية احتواء النفوذ الإيراني إلا انه ليس الهدف الرئيس للولايات المتحدة في العراق والمتمثل بإيجاد ديمقراطية مستقرة في هذا البلد قادرة على ان تهزم ما تبقّى من العناصر المتطرّفة والمتمرّدة والدفاع ضد التهديدات الخارجية ودعم مجتمع مدني قادر على الظهور كقوة مستقرة صديقة للولايات المتحدة وحلفائها في الخليج.

التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية الخطرة للعراق:

وجود القوات الأمريكية في العراق قلل من قسوة التحديات العسكرية والسياسية والاقتصادية لهذا البلد، مع ذلك بدأت التوترات المتزايدة تعم الحكومة الائتلافية الهشة وبرزت هذه التحديات، في الأشهر التي تلت الانسحاب الامريكي. وفي الوقت الذي كان فيه العديد يأملون بأن يكون العام ٢٠١٢ مؤشراً لبداية عصر الاستقلال الذي سيكون فيه الزعماء العراقيون بصدد التعامل مع المشاكل الجديدة التي تواجه بلدهم، **لكن سرعان ما تبددت هذه الآمال مع عدم الاستقرار وتزايد معدلات العنف** كما أوضحنا سابقاً، وأصبحت شدّة الانقسامات العميقة واضحة بعد أيام فقط من عقد المؤتمر الصحفي الذي جمع الرئيس أوباما مع رئيس الوزراء نوري المالكي في البيت الأبيض في ديسمبر ٢٠١١. **ومع الانسحاب الأمريكي من العراق أصبح التنافس الإيراني – الأمريكي في العراق واضحاً في ظل بيئة غير مستقرة**، وكما أكّدت صحيفة نيويورك تايمز، في وقت مبكر من هذا العام، بأننا «**نواجه مؤخراً انقسامات سياسية واقتصادية ودينية لم تتجاوزها القوات الأمريكية خلال وجودها في العراق من شأنها ان تشكّل خطراً كبيراً أكثر مما كان متوقعاً في السابق**» . النمط الحالي من الانقسامات بين السنة والشيعة والأكراد يعود إلى انتخابات عام ٢٠١٠، في تلك الانتخابات تنافس اياد علاوي من كتلة العراقية ونوري المالكي من ائتلاف دولة القانون من أجل حق تشكيل الحكومة ومعها السيطرة على العديد من مفاصل النظام السياسي. ان الفصائل السياسية والطائفية المتنافسة رأت في انسحاب القوات الامريكية فرصة لتجديد الصراع من أجل السلطة، هذا الصراع الذي ما يزال مستمراً بشكل مضطرد بل وأصبح **أكثر عنفاً وانقساماً. وإذا ما تُرك الصراع من دون حلٍ فيمكن للأزمة الناجمة عن ذلك وغيرها من المشاكل التي تواجه البلاد ان تفضي إلى انهيار كامل للديمقراطية الوليدة في العراق وإلى صراع مدني خطير.** لا يمكن التنبؤ بالكيفية التي سينبثق بها العنف الطائفي والاثني من الصراع الحاصل على السلطة الآن في العراق، مع ذلك فإن مستويات العنف الحالية مرتفعة نسبياً والمعلومات التي أعطاها المركز القومي لمكافحة الإرهاب تؤشر إلى ان مستوى العنف في العراق أعلى من افغانستان للاعوام ٢٠١٠-٢٠١١، مع عدم وجود انخفاض ملحوظ لمستوى العنف في العراق منذ منتصف عام ٢٠٠٩. حيث جاء في تقرير وزارة الخارجية الامريكية عن ممارسات حقوق الإنسان السنوي لعام ٢٠١١ ان العراق واجه مشاكل كبيرة في مجال حقوق الإنسان على مدار العام الماضي، وتؤكد الدراسة ان هناك انقسام متنامي بين الشيعة والأكراد والسنة، فإذا ما ازداد العنف وتطلعت الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة في العراق إلى المساعدة الخارجية، فإن هذا الأمر سيدفع بها صوب الاعتماد على إيران. **وإذا اتجه العراق نحو مزيد من العنف المدني من دون وجود القوات الأمريكية أو إذا انهارت الحكومة الشيعية في العراق فإن ذلك سيؤدي إلى**

ان يكـون التدخل الإيراني في العراق أكثر نشـاطاً. فضلاً علـى ذلك فإن **إيران تضغـط بالفعل على العـراق** من أجل تحقيـق الأهداف الإيرانية المتعلقة ببقاء نظام الأسـد في سـوريا وهي قد تُقدِم على **معاملة العراق كرهينة ضد أي تدخل أمريكي في الخليج.** هذه الأعمال يمكن ان تؤدي إلى مشاكل كبيرة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والعراق لأن استمرار مستوى المساعدة الأمنية المقدمة من الولايات المتحدة غير مؤكد في الوقـت الحاضر، ولأن العراق فقد عملياً كل قدراته العسـكرية التي تمكنه من الوقوف بوجه إيران نتيجة لغزوه في العام ٢٠٠٣.

يوجد هناك أكثر من سـيناريو لمسـتقبل العراق، **والحرب الأهلية والصراع الطائفي والاثني هو السيناريو الوحيد المرجّح. لكن يبدو ان السيناريو الأكثر احتمالاً هو: استمرار الصراع الطائفي والاثني بمسـتوى منخفض من دون العودة إلى الحرب الأهليـة خلال الأعـوام ٢٠٠٥ـ ٢٠٠٨** وهذا ربما يجبر العراق إمـا على تشـكيل حكومة وطنية حقيقيـة أو الرجوع إلى الولايات المتحدة، ومن الممكن ان يستشـري شعور الشعب بحالة «**التعب من الحرب**» وسنوات عدّة من التوافق سيخلق مناخاً سياسـياً ملائمـاً كما ان القـوات الأمنية العراقية ستصبح باضطراد أكبر كفاءة من تلقاء نفسها.

والأمر المحتمل من جميع السناريوهات على المدى القريب هو **ان الولايات المتحدة وايران سيستمران في التنافس للتأثير في العراق خصوصاً في المساعدة والتنمية السياسية والمبيعات العسـكرية والتدريـب الأمني. وهذا التنافـس لاينطوي على تأثير كبير في العراق فحسـب بل في تنافس الولايات المتحدة وايران في العالم العربي بشـكل أوسـع**، ولاسيّما في جنوب الخليـج. كما ان جهـود إيران في خلـق مناطق نفوذ تضم العراق وسوريا ولبنان تشكّل تحدياً كبيراً لإسرائيل.

تحديات العراق الاقتصادية والاجتماعية والنفطية :

تشـير الدراسـة إلى ان هـذه التحديـات (السياسـية والاقتصاديـة والنفطية) تهيمن اليـوم على علاقة العراق بالولايات المتحدة وكذلـك على علاقته بإيران فضلاً على العلاقـة مع جيرانه الآخرين. العـراق يحتاج إلى التجارة وإلى الدعـم عـبر الحدود مـن إيران تمامـاً كما يحتاج إلى المسـاعدة الدبلوماسـية والمسـاعدة العسـكرية من الولايات المتحدة. إن تدني قدرات العراق العسكرية بشكل كبير جعله يعتمد على المسـاعدات والمبيعات العسـكرية والتدريـب من الولايـات المتحدة فالعـراق مايزال يفتقر إلى الموارد والتماسـك الكافي لمقاومـة الضغوط الإيرانية والوقـوف بوجه عدوانها. فضلاً علـى ذلك فإن **الاقتصاد العراقي مايزال مصاباً بالشـلل** بسـبب الافتقار إلى الأمن المحلي في كثير من المجـالات ومن المهم هنا ان نفهم مدى جديّة المشـاكل الأخرى؛ فالفسـاد قد وصل بالعراق إلى المسـتوى الذي صنّفته منظمة الشـفافية الدولية بالمرتبة ١٧٥ مـن بـين ١٨٣ دولة في العام ٢٠١١ مما يجعله **سـابع أكثر البلدان فسـاداً في العالم.** على الرغم من مرور نصف عقد من الجهود التشـريعية المتعثرة فإن العراق **فشـل في سـن القوانين المتعلقة بالاسـتثمار والضرائب** وقوانين الملكية لتأمين كل من الاستثمار المحلي والأجنبي، وكذلك بتشكيل قوى أمنية فاعلة لحماية بنيتها التحتية والشـركات. ويرى كوردسمان ان **أزمة الموازنة** التي اسـتمرت من عام ٢٠٠٨-٢٠١٠ وكذلك الأزمة السياسية التي بدأت قبل مدّة طويلة مـن انتخابـات اذار/ مارس عـام ٢٠١٠ والـتي **أنتجت، بحكم الواقع، الجمود في معظم مفاصل الحكم**، قد أُلحقت بالمشاكل الاقتصادية فضلاً على إسهامها في التلكؤ الشديد بإجراء تحسـينات في جميع فروع قوى الأمن الوطني، أما بخصـوص **التحديات النفطية** ففي الوقـت الذي يُعد فيه وجـود مخزونات نفطيـة هائلة في العراق أمـراً مفروغاً منه، إلا ان القطاع النفطي في العراق يواجه عدّة تحديات تحدُّ من قدرتـه في الإنتاج والتصدير وتوصيل هذا المورد الثمين. **موارد العراق النفطية بقدر ماهي حاسمة لمسـتقبل العـراق فهـي مجـال غير مباشـر**

للتنافس بين الولايات المتحدة وإيران، ومع وجود أكبر الاحتياطات في العالم غير المستغلة فالعراق يسعى إلى بلوغ صادرات تصل إلى ١٠ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧ وزيادة إنتاج تصل إلى ٢,٩ مليون في ربيع عام ٢٠١٢ إلى ٣,٣ مليون في العام ٢٠١٣. في الحقيقة مع ان العراق يواجه تحديات واسعة النطاق على صعيد التنمية وتعرضه للاستغلال من جانب الجهات المحلية والإقليمية والدولية للحصول على حصة من موارد العراق الثمينة، وعلى الرغم من وصف إدارة معلومات الطاقة الأمريكية للعراق «**بأنه واحد من الأماكن القليلة المتبقية في العالم الذي فيه احتياطيات هائلة مكتشفة وغير مكتشفة بالكاد يتم استغلالها**» فإن تطوير قطاع النفط في العراق محدود بسبب الحرب والصراع العرقي والأزمات السياسية. المعركة على موارد العراق لها تأثير كبير على السياسات الداخلية والانقسامات، فالعراق يواجه التداعيات السياسية للخلاف بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان على عقود الطاقة والحق في دعوة شركات النفط ومكافأتها بالعقود المربحة، وعلى هذا الصعيد فإن حكومة اقليم كردستان وافقت في نيسان / ابريل ٢٠١٢ على تصدير النفط من خلال الشبكة الوطنية مدعية ان الحكومة المركزية عليها مستحقات بما يقرب من ١,٥ مليار دولار من تكاليف التشغيل للشركات في المنطقة الكردية. في المقابل هدّدت الحكومة العراقية من جانبها ببساطة بحسم عائدات النفط المفقودة من حصة حكومة اقليم كردستان من الميزانية. في الوقت نفسه فإن محافظات العراق الشيعية الغنية بالنفط تريد حصة أكبر من عائدات التصدير بينما المحافظات السنية والعرب الشيعة الآخرون يريدون توزيع هذه الحصص نسبةً إلى إجمالي السكان في العراق. وفي أحسن الأحول فإن العراق يجد صعوبة في تلبية تلك المطالب المتنافسة ولتمويل الوظائف والتنمية، **ومن المشكوك فيه ان يحقق العراق هدفه الطموح بإنتاج ١٠-١٢ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧ وفقاً لكثير ممن هم على دراية بقطاع النفط العراقي**، فالنزاع بين الحكومة المركزية والسلطات الاقليمية وكذلك الموارد المخصصة لإعادة بناء البنية التحتية التي مزقتها الحرب كان الأساس حسب اعتقاد الكثيرين في تقليص أهداف الإنتاج النفطي، وفضلاً على ذلك فإن الزيادة الحادّة في الطلب المحلي بسبب الإعانات الحكومية التي شوهت الطلب، وحتى لو تم إلغاء الإعانات وتم بناء مصافٍ كافية لتلبية الطلب المحلي، فإن القدرة على التصدير ستنخفض بشكل مضطرد بزيادة الطلب المحلي على مخرجاتها. ويقدِّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ان الإعانات خفضت السعر بأكثر من ٥٠ ٪ وتكلف العراق ما يربو على ١١,٣ مليار في السنة . وذكرت وزارة النفط العراقية في حزيران/ يونيو عام ٢٠١٢ ان صادرات البلاد من النفط الخام انخفضت إلى ٢,٢ بالمائة من ابريل حتى مايو من عام ٢٠١٢ بسبب زيادة الطلب. الخلافات الداخلية بين الحكومة المركزية وأقاليم النفط الغنية في العراق فضلاً على ضعف البنية التحتية والغموض السياسي وأعمال التخريب والطلب الداخلي **كلها عوامل تحدُ من قدرة العراق على إنتاج وتصدير النفط.** قليل من المحللين يعتقدون ان العراق سيحقق الهدف المتعلق بزيادة إنتاج النفط بمقدار خمسة أضعاف بحلول عام ٢٠١٧ .

رابط المقال: http://csis.org/publication/iraq-and-challenge-continuing-violence

عدم الاعتبار بالدرس العراقي

الكاتب: كريستوفر جيفيز / سياسي بارز في مؤسسة راند ومؤلف كتاب «سقوط القذافي» حول تدخّل حلف الناتو في ليبيا
مؤسسة راند ٢٠١٣/٣/١٤

ترجمة: لقاء حامد
مراجعة وتلخيص: د.نصر محمد علي

إن الولايات المتحدة إذا فشلت في الاستفادة بحكمة من دروسها في العراق ووقعت في الأخطاء نفسها مع دول أخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى نتائج ضارة جداً ومن الصعب تحملها، إذ أدّى شنّ الحرب على العراق ومن دون تفويض من مجلس الأمن إلى زيادة تكاليف وصعوبات جهود تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع

يشير الكاتب في هذا المقال إلى مرور الذكرى العاشرة لبدء الحرب على العراق، والتي تعدّ من أهم الأحداث في بداية القرن الحادي والعشرين، **فخلال عقد من الحرب تعلمت الولايات المتحدة دروساً مؤلمة حول تحديات بناء الدولة، والتكاليف الاستثنائية التي تكبدتها بسبب تدخلها، وايجابيات وسلبيات الانتشار الواسع للجنود في البلد.** ويتساءل عن إمكانية تطبيق هذه الدروس وبدقّة على حالات أو دول أخرى، وهل يمكن للوضع المؤلم في عراق ما بعد الحرب ان يثبط الجهود الرامية للمساعدة في استقرار ليبيا بعد الثورة، وما تأثير الانتشار الهائل للجنود في العراق على زيادة دعم الولايات المتحدة للمتمردين في سوريا، وهل يمكن للولايات المتحدة ان تتخلّى عن العمل في سوريا دون قرار من مجلس الأمن؟ **فيجيب بقوله: ربما لا، فالصراعات الجديدة تتطلب انتباه الولايات المتحدة، وفي الحقيقة فإن الوضع أحياناً يتطلب منها نسيان أو على الأقل غضّ النظر عن دروس حرب العراق.**

انطلقت الولايات المتحدة في ليبيا قبل عامين وبنجاح في تطبيق بعض الدروس المستفادة من العراق، مثل التدخل عن بعد، وفرض سيطرة الشركاء المحليين، وتجنب نشر أعداد هائلة من الجنود في المنطقة، وتقليص دور الولايات المتحدة وإجبار حلفاء حلف شمال الأطلسي «الناتو» قدر الإمكان على تحمل أكبر قدر ممكن من العبء، والأهم هو التأكيد

على أهمية التحركات في ظل شرعية قرار مجلس الأمن ودعم إقليمي واسع النطاق، وكانت النتيجة تقليل الكلفة نسبياً، الأمر الذي ساعد في تحقيق أهدافها المباشرة في غضون أشهر.

ولكن في أعقاب وفاة القذافي، بدت دروس العراق كبيرة جداً بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة وحلفائها، فالتخوف من الانتشار الواسع للجنود على الأرض، والتشاؤم حول مفهوم بناء الأمة، والتركيز المفرط في الحفاظ على الوجود الدولي إلى الحد الأدنى، تَرَك ليبيا في وضع غير مستقر.

ويضيف الكاتب، ان الشيء الأخير الذي تحتاجه ليبيا الآن هو ان يتم وضعها تحت سلطة المجتمع الدولي خلافاً لحالة احتلال العراق، الذي تطلب وجود قوات أجنبية، لكن الخوف من تواجد هذه القوات لا يحبط بالضرورة الجهود الرامية إلى إصلاح البيئة الأمنية المحطمة في ليبيا، ويعرّض المكاسب المتحققة لخطر التدخل، فالولايات المتحدة وحلفاؤها يجازفون بتحويل مبدأ الاعتماد على الشركاء المحليين - قليل التكلفة نسبياً - والذي جرى اعتماده في ليبيا، إلى سياسة عدم تدخل صارمة.

وفي الوقت نفسه، فقد سببت الدروس الأكثر استفادة من العراق أضراراً أكثر خطورة في سوريا، وفشل مجلس الأمن الدولي مراراً وتكراراً في الاتفاق على

استراتيجية لإنهاء الأزمة، إذ كانت الولايات المتحدة غير راغبة في العمل من دونها.

أدّى شنّ الحرب على العراق ومن دون تفويض من مجلس الأمن إلى زيادة تكاليف وصعوبات جهود تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع، ولكن هل يعني هذا أن تنتظر الولايات المتحدة قبل ان تتدخل في سوريا، التي تشهد أزمة في الوقت الحاضر، بينما لقي عشرات الآلاف هناك مصرعهم بالفعل، والمنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية مضطربة؟

والأهم في الحالتين كلتيهما هو التكلفة المفزعة في الأرواح والأموال، بسبب الاشتباكات والحرب القائمة واحتمال زيادة الإصابات في صفوف الأمريكان. في الوقت الذي تعاني فيه واشنطن من مشاكل في موازنتها، **فإن التكاليف المالية لحرب العراق ما تزال حاضرة في أذهان صنّاع القرار.**

يشير الكاتب إلى ان أمريكا لا ترغب بانعدام الأزمات العالمية طالما ان لها أولوية التدخل لحلها، فالولايات المتحدة سوف يتم استدعاؤها لحل أي أزمة قد تحصل وكما حدث في ليبيا وسوريا، **وذلك يتطلب منها تطبيق الدروس المستحصلة من حرب العراق وغيرها لغرض صياغة تدخل عسكري يخدم احتياجات الأمن القومي للولايات المتحدة والتزامها بمسؤولياتها الدولية،** وهذا ليس بمهمة سهلة، إذ لا توجد صيغ بسيطة أو ثوابت لتوجيه صناع القرار، ودراسة متأنية للماضي فقط يمكن أن توفر البصيرة اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة في المستقبل. ويجب أن تشتمل تلك الدراسة على التاريخ الكامل للحرب على العراق، مع الدروس الحقيقية المستحصلة منها في سياق مناسب ومنظور.

ويختتم الكاتب بالقول: **إن الولايات المتحدة إذا فشلت في الاستفادة بحكمة من دروسها في العراق ووقعت في الأخطاء نفسها مع دول أخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى نتائج ضارة جداً ومن الصعب تحملها.**

رابط المقال: www.usnews.com/.../on-syria-and-libya-us-mustunlearn-the-lessons-of-iraq

تركيا وتحقيق السلام مع الأكراد؟

الكاتب: سونر جاجاباتي / مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى / مجلة ذي اتلانتك ٢٣ / كانون الثاني / ٢٠١٣

ترجمة: فيصل عبد اللطيف ياسين
مراجعة: د. نصر محمد علي

يبدو أن رئيس الوزراء التركي «اردوغان» على استعداد أكثر من أي وقت مضى لتقديم التنازلات للأكراد، فقط من أجل تحسين حظّه للفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة في العام المقبل

أكّد الكاتب في مستهل مقالته على أن رئيس الوزراء التركي «اردوغان» يبدو على استعداد أكثر من أي وقت مضى لتقديم التنازلات، فقط من أجل تحسين حظّه للفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة في العام المقبل.

خلال التشييع الحاشد الذي جرى في تركيا الأسبوع الماضي لثلاثة من الناشطات في حزب العمال الكردستاني اللواتي قتلن في باريس، استُأنف الجدل الكبير الواسع عن هذا الحزب ونشاطه بين الأكراد الأتراك في جنوب شرق تركيا.

دخلت تركيا مؤخراً في محادثات سلام مع حزب العمال الكردستاني، وفي حال نجاح هذه المحادثات فمن الممكن

ان تضع حداً للصراع المرير الذي استمر على مدى أربعة عقود بين أنقرة وهذه الجماعة. وعلى ما يبدو فإن رئيس الوزراء التركي قد عقد العزم على تحقيق تسوية مع حزب العمال الكردستاني، **وإن لم يكن لسبب آخر فإن التوسّط في تسوية سلام من الممكن ان تزيل آخر العقبات التي تقف في طريقه لتحقيق هدفه في انتخابه رئيساً قادماً للبلاد في العام ٢٠١٤.**

وقد اشتركت تركيا في محادثات سلام سابقة مع حزب العمال الكردستاني، لكنها كانت تجري دائماً على نطاق سري، ولكن «اردوغان» ، في هذه المرة، مرتاح للذهاب إلى المفاوضات بصورة علنية، الأمر الذي يدلّ على ثقته بنجاح هذه المفاوضات. وعلى الأرجح ان هذا التفاؤل نابع من حالة نظيره زعيم ومؤسس حزب العمال الكردستاني المعتقل «عبد الله اوجلان»، الذي تم القبض عليه في عام ١٩٩٩ من قبل قوات الأمن التركية بتعاون أمريكي، ووضعه في الحجز الانفرادي بعد ان تمت محاكمته. ولاحظ الكاتب ان **اوجلان الذي أمضى عقداً من الزمن لوحده في سجن جزيرة «اميرل» في وسط بحر مرمرة، يعاني من أجل إطلاق سراحه ويتطلع إلى التوصّل الى اتفاق مع « اردوغان».**

مثل هذه الاتفاقية ستتضمن وقف إطلاق النار بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، بعدها سيقوم الحزب بسحب عناصره البالغة مايقرب من ٣٠٠٠ عنصر خارج الأراضي التركية. ومن ثم يتم نزع سلاح هذا التنظيم. **لتسمح تركيا لقيادة حزب العمال الكردستاني العليا ان تجد مأوى لها في أوربا، فيما يتم السماح لأفراد الحزب بالعودة إلى تركيا والاندماج في الحياة المدنية والسياسية.**

في المقابل، فإن «اوجلان» سيحصل على حريته، وعلى الأرجح سيتم وضعه تحت الإقامة الجبرية، حتى وان أنكر «اردوغان» علناً بأنه سوف يقوم بمثل هذا التنازل، لكن الأمر بات واضحاً جداً.

ولتحقيق أكبر قدر من المكاسب من هذه الصفقة فإن «اردوغان» لن يكتفي بإلقاء حزب العمال الكردستاني لأسلحتهم، وانما عليهم تجميد كل نشاطاتهم. فالقتال مع حزب العمال الكردستاني أسفر عن مقتل ما يزيد على ٩٠٠ شخص منذ اغسطس عام ٢٠١١، وفقاً لما جاء في سجلات مجموعة الأزمات الدولية، **الرقم الذي شكّل أفدح الخسائر التي تعانيها تركيا خلال أكثر من عقد من الزمن، وهو الأمر الذي يجعل من العنف الذي يمارسه حزب العمال الكردستاني التحدي السياسي الأبرز بوجه اردوغان.**

إن رئيس الوزراء التركي وضع كل شيء في مكانه الصحيح لحسم انتخابه كرئيس قادم للبلاد ، فقد قام بسحب البساط من تحت أقدام الجيش التركي راعي العلمانية في البلاد ، كما قام بإزالة الكثير من العناصر العلمانية في الدولة التركية وتحييد كل أشكال المعارضة لحزب العدالة والتنمية في أوساط المال والإعلام، ومع ذلك فإن حصول «اردوغان» على نسبة تتجاوز الـ٥٠ ٪ من أصوات الناخبين في سباق الانتخابات الرئاسية القادم يظل أمراً غير مضمون، ومزيد من هجمات حزب العمال الكردستاني سيبعده أكثر من إمكانية الحصول على مثل هذه النسبة، **ولذلك فإن اردوغان بحاجة إلى بقاء هذا الحزب هادئاً خلال المدّة التي تسبق انتخابات البلاد في ٢٠١٤.**

ويرى الكاتب ان ثمة عامل آخر يشير إلى إمكانية نجاح هذه المحادثات، فاردوغان اختار في هذا المرة حزب العمال الكردستاني للتفاوض معه بدلاً من حزب السلام والديمقراطية، الجناح السياسي للحركة القومية الكردية في تركيا. ان حزب العمال الكردستاني يُعدّ الحاضنة الأم للقومية الكردية في تركيا ومنه ولد حزب السلام والديمقراطية، وهذا الأمر في الأساس يختلف عن

الحالة الايرلندية، حيث انبثق عن الجيش الايرلندي حزب «الشين فين»، الأمر الذي جعل من المحادثات الايرلندية مع الـ «الشين فين» تكون ذات جدوى، أما في الحالة التركية فإن حزب العمال الكردستاني هو المسؤول الرئيس والمتحكم باتخاذ جميع القرارات.

السلام بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني قد تكون له تداعيات وأصداء في خارج تركيا. فالدعم التركي للانتفاضة السورية لم ينجح تماماً، ويُعزى ذلك في جزء منه إلى حقيقة ان أنقرة نافرة من تواجد حزب العمال الكردستاني بين أكراد سوريا. الأمر الذي أصبح قضية خلافية بين تركيا والمعارضة الكردية السورية. **فالتقارب بين تركيا وحزب العمال الكردستاني من الممكن ان يمهد الطريق أمام علاقات أفضل بين تركيا والمعارضة السورية بجلب الأكراد السوريين إلى صفوفها.**

على أي حال فإن العقبات ماتزال كثيرة، فالمتشددون في حزب العمال الكردستاني المتضمنون مجموعة من القادة المخضرمين في الحزب مثل «جميل بايك» و«دوران كالكان» من الممكن ان يرفضوا الدخول في صفقة «اوجلان» الشخصية لشراء حريته. **فهؤلاء القادة ملتزمون بالأهداف المتطرّفة للقومية الكردية في تركيا والمتمثلة بتشكيل دولة كردية منفصلة. والأكثر من ذلك فإن « بايك» و «كالكان» معروفان بعلاقتهم القوية مع إيران، وطهران لاترغب برؤية اتفاق تركي مع حزب العمال الكردستاني في الوقت الحاضر.**

ومنذ ان ألقت أنقرة بثقلها لمساندة الانتفاضة السورية في أواخر العام ٢٠١١، حثّت إيران حزب العمال الكردستاني على معاقبة تركيا لوقوفها بوجه بشار الأسد، فإذا تم نزع سلاح حزب العمال الكردستاني، فإنه سيتم تجريد إيران من ورقة الضغط هذه.

حتى وان سلّم «اوجلان» أجزاءً كبيرة من حزب العمال الكردستاني في إطار اتفاقية السلام، فإن قسم من هذه الجماعة سيبقى ملتزماً بقتال الحكومة التركية، وسيتمتعون بالدعم الإيراني، وهو الأمر المشابه لما حدث عندما انفصلت الأجزاء الراديكالية من الجيش الجمهوري الايرلندي بعد اتفاق السلام مع ايرلندا الشمالية مشكلين بذلك «الجيش الايرلندي الجمهوري الحقيقي» الذي استمر بقتال الحكومة البريطانية.

واختتم الكاتب دراسته بالقول: إن ولادة «حزب العمال الكردستاني الحقيقي» أمر ممكن، إلا إذا تضمّنت اتفاقية «أنقرة» مع «اوجلان» بصورة جوهرية الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في البلاد، مثل تعليم اللغة الكردية، ومن المحتمل ان يتلقى التنظيم الجديد دعماً في صفوف الأكراد في تركيا. وبعبارة أخرى فإن مشكلة الإرهاب في تركيا لم تنتهِ بعد، غير أنها من الممكن ان تصبح أقل خطراً. الأمر الذي يُعدُ أفضل الخيارات المتاحة أمام تركيا، والأهم من ذلك، ان هذا قد يكون كل ما يحتاجه «اردوغان» ليتم انتخابه كرئيس قادم لتركيا في ٢٠١٤. لكن هذا الأمر يتطلب مناورة بعض الجهات من حزب العمال الكردستاني المتلقين للدعم الإيراني.

رابط المقال: http://www.theatlantic.com/.../is-turkey-finally-ready-to-make-peace-with-the-kurds/267419/

هل لدى الولايات المتحدة خطّة استراتيجية في العراق؟

صحيفة نيويورك تايمز
٩شباط/ فبراير ٢٠١٢

ترجمة وتلخيص: ميثم كاظم
مراجعة: د.نصر محمد علي

مقدمة

تستعرض هذه المجموعة من المقالات آراء نخبة من الباحثين في مراكز الأبحاث الأمريكية، تضمنت تقييماً للاستراتيجة الأمريكية القائمة في العراق وتوجيهات لمساراتها المستقبلية، وانطلق البحث في ذلك من خلال تساؤل مفاده: **ما هي بالتحديد استراتيجية الولايات المتحدة على المدى القصير وعلى المدى الطويل في العراق؟ وهل هناك استراتيجية أصلاً؟**

• مطالبة الكونغرس بخطّة واضحة للعراق:

كوري شاكي: باحثة في معهد هوفر، عملت في وزارة الدفاع الأمريكية، ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية الأمريكية، لها كتاب يصدر قريباً عن وزارة الخارجية بعنوان «الدولة المعطوبة».

يجب أن يتوقف غضّ الطرف عن الاستبداد المتزايد من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، ويجب أن تكون استراتيجيتنا في الوقت الراهن هي التواصل بنشاط وعلى نطاق واسع لبناء المجتمع المدني في العراق، ويجب أن تكون سياستنا أكثر وضوحاً للحدّ من الشكوك المستمرة حيال السياسيات الأمريكية بين أوساط العراقيين، ويتعيّن علينا بذل جهد أكبر بكثير من الجهد الحالي من أجل ضم العراق إلى شبكة علاقاتنا الإقليمية

تعتقد الكاتبة **ان الاستراتيجية التي كان ينبغي على الولايات المتحدة تبنيها في العراق هي تحويل الوجود العسكري تدريجياً من خلال بناء القدرات العراقية للحفاظ على الأمن وتنمية المؤسسات السياسية التي من شأنها ضمان بناء حكومة تضمّ جميع الأطياف العراقية.** ان اندفاع الرئيس أوباما لتنفيذ عملية الانسحاب من العراق حال دون الوصول إلى هذه النتيجة؛ فالسياسة الاعتباطية والجدول الزمني غير المدروس للانسحاب الأمريكي أسفر عن أزمة سياسية متوقّعة في العراق، وانقسم المشهد السياسي في أعلى المستويات داخل العراق على طول الخطوط الطائفية، وهرع رئيس الوزراء نوري المالكي لاستغلال هذا الواقع لتعزيز قبضته على السلطة.

ليس هذا ما أراده العراقيون، وليس هذا ما صوتوا له؛ فالثقافة السياسية في العراق تتجه إلى الوراء على أساس طائفي ويرى القادة السياسيون نجاحهم الانتخابي لا يتحقق إلا عبر بوابة الطوائف الدينية التي يمثلونها.

بالنسبة لإدارة أوباما، فإن الخروج من العراق كان هو الاستراتيجية في هذا البلد.

وتقترح الكاتبة أربعة مبادئ لتوجيه الاستراتيجية الأمريكية في العراق، فتقول: ولكن ما الذي يمكن عمله ضمن المعايير السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية التي تحددها الإدارة الأميركية؟ **أولاً: يجب أن يتوقف غضّ الطرف عن الاستبداد المتزايد من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي.** فما ان عاد الأخير من زيارته إلى البيت الأبيض، التي تم خلالها إعلان نهاية الحرب في العراق، حتى أصدر أمراً بالقبض على نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، والتزم البيت الأبيض الصمت حيال ممارساته غير الدستورية ومكائده السياسية التي سبقت زيارته إلى واشنطن، مثل

إلقاء القبض على مئات المواطنين السنة وإقصاء بعض مرشحيهم عن خوض الانتخابات. وفي حين انه من غير المرجّح ان تكون إدارة أوباما راضية عما يحدث في السياسة الداخلية العراقية إلا ان عليها على الأقل ان تعترف بذلك. إن مسؤولية الولايات المتحدة في العراق يجب ان لا تقل عن مسؤوليتها في أي بلد آخر ينتهج قادته نهجاً مماثلاً.

ثانياً: يجب أن تكون استراتيجيتنا في الوقت الراهن هي التواصل بنشاط وعلى نطاق واسع لبناء المجتمع المدني في العراق. لكن في إطار القيود الحالية لن نتمكن على الأرجح من التأثير على خيارات القادة السياسيين الحاليين. لكن بوسعنا العمل على تعزيز ثقافة الالتزام بمبادئ الحكم الديمقراطي، والمساعدة في بناء المؤسسات التي من شأنها إلزام القادة العراقيين بقيود الديمقراطية. فالعراق بحاجة ماسة إلى مساعدة الولايات المتحدة لضمان استقلال جهازه القضائي، وشفافية النظام الانتخابي ومساءلة القيادات السياسية.

ثالثاً: نحن بحاجة إلى تفسير وتوضيح سياساتنا على نحو أفضل، وبصورة أكثر شفافية للحدّ من الشكوك المستمرة حيال السياسيات الأمريكية بين أوساط العراقيين. فمثلاً القضية التي كُشف عنها مؤخراً والتي تتعلق ببرنامج الطائرات من دون طيار الذي يُدار من قبل متعاقدين أمريكيين، والذي كان من المفترض ان يقدم الدعم لبعثة الولايات المتحدة الدبلوماسية في العراق؛ حيث كان من المألوف ان يثير ذلك البرنامج غضب وشكوك ومخاوف المكونات التي نشأت في ظل ذهنية المؤامرة وخرجت توّاً من عقود من الحكم الاستبدادي، فكان بعض أعضاء البرلمان العراقي ينظر إلى مساعي البعثة المدنية الأمريكية على أنها استعمار جديد للعراق. نحن بحاجة ملحة إلى تبديد تلك المخاوف، وبسرعة، إذا ما أردنا الحفاظ على سياسة أمريكية فاعلة داخل العراق.

رابعاً: يتعيّن علينا بذل جهد أكبر بكثير من الجهد الحالي من أجل ضم العراق إلى شبكة علاقاتنا الإقليمية. فما تزال العديد من دول الشرق الأوسط معادية للعراق، وذلك لعدة أسباب: مشاكل تاريخية، مخاوف طائفية، قلق حيال تحالف محتمل بين العراق وإيران، ورفض رئيس الوزراء نوري المالكي دعم قرار جامعة الدول العربية لفرض العقوبات على سوريا. لم نفعل إلا القليل من أجل ضم العراق إلى محيطه الإقليمي لإنهاء عزلته والحدّ من قلق العراقيين حيال دورنا في بلدهم وفي المنطقة بشكل عام.

ويتعين على الكونغرس أن يطالب الإدارة الأمريكية بوضع خطّة استراتيجية ذات أهداف قابلة للقياس لدورنا في العراق. وكما أخضعنا جيشنا لذلك المعيار، ينبغي أن نقوم بالشيء نفسه مع دبلوماسيينا. **المهمة المدنية لبعثتنا في العراق مشلولة بسبب سياسات الرئيس الأمريكي باراك اوباما**، إلا ان ذلك ليس مبرراً كافياً لعدم التوصل إلى علاقة استراتيجية شاملة مع العراقيين، تُلزم الحكومة بالوفاء بالتزاماتها وتضمن تعزيز دور المؤسسات في حكومة تمثل كل الشعب العراقي.

• لا يوجد حلٌّ سهلٌ في العراق:

كينيث بولاك: مدير مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز، والباحث في مركز دراسات السياسة الخارجية ومؤلف (كتاب الصحوة العربية: أمريكا والتحوّل في منطقة الشرق الأوسط)

ما يزال لدينا بعض القدرة على التأثير في العراق من خلال استخدام ما يحتاج إليه من مساعدات عسكرية وتسليح ونفوذ دبلوماسي للولايات المتحدة في المنطقة

يرى بولاك ان التساؤل حول ما يجب على الولايات المتحدة القيام به في العراق مسألة معقدة جداً. فردُّ الفعل سيكون، بدلاً من تقديم الحلول، الندم على الأخطاء التي قمنا بها على طول الطريق. ويُرد ذلك إلى انحسار قدرتنا على إيجاد أي سياسة فاعلة جديدة تجاه العراق.

فنحن نواجه مأزقاً بثلاثة محاور في العراق، **أولاً: العراق دولة هشّة إلى حدٍّ بعيد، مؤسساتها الديمقراطية ضعيفة ويسود معظمها واقع مزمن من الخوف، والغضب والطمع والطموح السياسي غير المحدود لدى القادة والمجتمعات**

المختلفة التي يتكون منها العراق. الأمر الذي زاد من احتمال أن ينزلق العراق بسهولة نحو الدكتاتورية غير المستقرة، أو الدولة الفاشلة أو الحرب الأهلية.

ثانياً: تقلّصت إلى حدٍّ بعيد قدرة الولايات المتحدة على توجيه مسار السياسة في العراق. فمنذ العام ٢٠٠٣، خسر الجمهوريون والديمقراطيون على حدٍّ سواء وبشكل منهجي وبحماقة أدوات النفوذ الأميركي في العراق الواحدة بعد الأخرى، حتى وصل الحال إلى ما هو عليه اليوم، إذ لم يبقَ إلا القليل.

ثالثاً: بسبب موارد العراق النفطية الكبيرة، وحقيقة أنه يجاور المنتجين الرئيسين للنفط، فإن العراق من الأهمية بمكان بحيث لا يمكن تجاهله، فإذا نشبت حرباً أهلية في سوريا فسيكون ذلك مأساة، أما إذا اندلعت حرباً أهلية في العراق فإن ذلك سيكون بمثابة الكارثة.

ولا يوجد حلٌّ سهلٌ لهذه المشاكل المعقدة. **فقد يكون أفضل ما يمكن عمله في هذه المرحلة هو الاستمرار في التركيز على ما ينبغي القيام به من قبل قادة العراق ومجتمعاته المحلية وما ينبغي عدم القيام به، الأمر الذي سيعطي العراق فرصة أفضل لتحقيق الاستقرار والازدهار في نهاية المطاف، ويمنع عودة البلاد إلى الفتنة الطائفية.**

ما يزال لدينا بعض القدرة على التأثير في العراق من خلال استخدام ما يحتاج إليه من مساعدات عسكرية وتسليح ونفوذ دبلوماسي للولايات المتحدة في المنطقة، على الرغم من أن ذلك سيعتمد على استعداد الإدارة الأمريكية في تقديم المصالح الأمريكية طويلة الأمد على المصالح السياسية الآنية. فما تزال لدينا بعض القدرة على رسم ملامح المنطقة التي يعيش فيها العراق، على الرغم من أن ذلك يتطلب وجود قيادة أميركية مستعدة للتصدي للتحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط ولا تفضّل الفرار إلى شرق آسيا أو إلى منطقة أخرى من الكرة الأرضية.

إذا كنا على استعداد للقيام بكل تلك الأمور، فربما سيمكننا مساعدة العراق في العثور على المسار الصحيح. **واذا لم نقم بذلك، فعلينا ان نتهيأ جيداً لأن مستقبل العراق ـ وجزءاً من مستقبلنا ـ سوف لن يكون تحت سيطرتنا.**

• الولايات المتحدة تمضي قدماً:

بيتر فان بورين: عمل لمدة ٢٤ عاماً في الشؤون الخارجية الأميركية، وهو مؤلف كتاب (كانت نيّتنا سليمة: لكن كيف أسهمت في خسارة معركة كسب قلوب وعقول الشعب العراقي).

في نهاية المطاف سوف يتقلّص حجم السفارة الأمريكية ليصل إلى مستوى صغير أو متوسط بحسب حاجة العراق (كما في تركيا أو الأردن)، وإن علاقة الولايات المتحدة سوف تضمحل لتصل إلى حالة نصف عدائية ونصف انتهازية، كتلك العلاقة التي تجمعنا بغيرها من الأنظمة المستبدة في الشرق الأوسط

يبدأ الكاتب مقاله بالقول: إن خفض وزارة الخارجية لعدد موظفيها في العراق كان الفصل الأخير في الغزو الأميركي، فالحرب الآن قد انتهت فعلاً، وعلى حطام الفشل في التعامل مع التداعيات التي خلّفها اسقاط نظام صدام حسين من قبل الولايات المتحدة، جاء وبعد أيام قليلة من سحب القوات الأمريكية من العراق مشهد السفارة الأمريكية الأكبر في العالم وهي بلا حول ولا قوة ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يحاول اعتقال نائب رئيس الجمهورية الذي فرّ إلى كردستان حيث تعجز قوات الحكومة العراقية عن التدخل واندلعت أعمال العنف الطائفي مرة أخرى.

قد اعترفت الولايات المتحدة أخيراً بأن العراق ليس القصة الأهم في سياستها الخارجية، والدبلوماسيون الأمريكان لا يمكنهم البقاء معتمدين على أنفسهم وسط حرب أهلية. وفي نهاية المطاف سوف يتقلص حجم السفارة الأمريكية ليصل إلى مستوى صغير أومتوسط بحسب حاجة العراق (كما في تركيا أو الأردن). **وان علاقة الولايات المتحدة سوف تضمحل لتصل إلى حالة نصف عدائية ونصف انتهازية، كتلك العلاقة التي تجمعنا بغيرها من الأنظمة المستبدة في الشرق الأوسط.** وسوف يستمر المالكي وبدهاء في التلاعب بالولايات المتحدة من خلال علاقته بالإيرانيين والعكس بالعكس. وسوف تضمن له صفقات السلاح الأمريكي ومبيعات النفط العراقي في يوم من الأيام الهبوط بسلام والحصول على تأشيرة

طبية من الولايات المتحدة على غرار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ولن تتم الإطاحة به من خلال العقوبات التي تنتظر الرئيس السوري بشار الأسد.

• مستقبل العراق بيد أبنائه:

كريستوفر بريبل: نائب رئيس دراسات الدفاع والسياسة الخارجية في معهد كاتو، ومؤلف كتاب (مسألة القوة: كيف أسهمت الهيمنة العسكرية الأمريكية في جعلنا أقلّ أمناً وأقلّ رخاءً، وأقلّ حرية).

إن خطّة إبقاء وجود أمريكي طويل الأمد لموظفين مدنيين ومتعاقدين أمريكيين في العراق لم يكن منطقياً أبداً، وكان حجم الوجود الذي تركته الولايات المتحدة وراءها أقلّ من أن ينجح في ممارسة ضغط حقيقي على الحكومة العراقية، وأكثر من كافٍ لإثارة العداء والاستياء المستمر

وفقاً لبيربل ينبغي تقديم الثناء لإدارة أوباما لأنها أعادت النظر في حجم ومهمة الوجود الدبلوماسي في العراق. **وينبغي أن تمضي الإدارة قدماً في خططها بخفض عدد الموظفين الذين ما زالوا هناك.** ليست هناك حاجة لوجود مثل ذلك الكيان الكبير لتعزيز أمن الولايات المتحدة، وهو وجود غير مرغوب به سواء من قبل الشعب العراقي أو الشعب الأميركي، **وان مستقبل العراق سيُكتب من قبل العراقيين، وليس من قبل الأميركيين.**

ان خطّة إبقاء وجود أمريكي طويل الأمد لموظفين مدنيين ومتعاقدين أمريكيين في العراق لم يكن منطقياً أبداً، وكان حجم الوجود الذي تركته الولايات المتحدة وراءها أقل من ان ينجح في ممارسة ضغط حقيقي على الحكومة العراقية، وأكثر من كافٍ لإثارة العداء والاستياء المستمر.

الولايات المتحدة تفتقر إلى الحكمة والمعرفة والقوة لبناء الدول الأجنبية. وعلى الرغم من كل المشاكسات السابقة فقد تكلمت الطبقة السياسية العراقية بصوت واحد عندما دعت إلى رحيل جميع القوات الأمريكية من العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١، ولم تحَد عن ذلك المسار؛ فالعراقيون جميعاً لديهم توجّس من الوجود الدبلوماسي الهائل للولايات المتحدة والذي على ما يبدو كان المفروض ان يصل إلى ١٦٠٠٠ موظف. الاميركيون الذين يريدون بقاء الولايات المتحدة في العراق إلى أجل غير مسمى، لم يعرفوا قط الوصفة السرية التي من شأنها إيجاد نظام سياسي أكثر استعداداً للتفاعل مع وجود مثل ذلك العدد الكبير من الأجانب.

مجموعة صغيرة من «المؤمنين الحقيقيين» الذين كان لهم دور فاعل في بدء الحرب، ما تزال تعوّل على ذلك الرهان الخاسر؛ حيث إنهم يؤكدون أن وجوداً كبيراً للولايات المتحدة قد يمنع اندلاع حربٍ أهلية في العراق، ويساعد في التصدي لنفوذ إيران المتزايد. وفي الواقع، إنهم ببساطة لا يعلمون هل سيكون لوجود الولايات المتحدة هذا التأثير أم لا؟ ولكنهم، كما كان الحال من قبل، على استعداد للمخاطرة بحياة جنود الولايات المتحدة، وثروات دافعي الضرائب، من أجل تغطية تكاليف المخاطر العالية لمقامرتهم.

ولكننا سوف نتسبب في تفاقم الأخطاء التي شهدها العقد الماضي إذا ما سرنا وراء من يؤيد الحرب وتجاهلنا الدروس المستقاة منها. نحن نفتقر إلى الحكمة والمعرفة والسلطة لبناء الدول الأجنبية، والعراق كان دائماً يشكّل مجموعة فريدة من التحديات، وسوف يكون العراقيون دائماً هم المسؤولون عن حكم العراق، فهو وطنهم، والأميركيون لم يكونوا إلا ضيوفاً غير مدعوين، وقد تجاوزنا مدّة الضيافة.

•العراق: تقاسم السلطة والدعم الإقليمي:

ماريسا سوليفان: نائبة مدير معهد دراسات الحرب

ينبغي على الولايات المتحدة الضغط على كلّ الكتل السياسية للعمل باتجاه تحقيق وفاق سياسي شامل يضمن تقاسماً حقيقياً للسلطة، وينبغي أن تركّز سياسة الولايات المتحدة خلال السنة المقبلة على جعل العلاقة مع المالكي محدّدة بشروط من قبيل ربط الدعم الأمريكي المتواصل له بإحرازه تقدماً في عدّة جبهات، بما في ذلك تنفيذ حقيقي لتقاسم السلطة، وتصحيح الواقع المسيّس لقوات الأمن العراقية، وإبداء رغبة حقيقية في حماية سيادة القانون

تعتقد الكاتبة بأن سياسة الولايات المتحدة في العراق تعتمد استراتيجية الحفاظ على الوضع الراهن، وتقديم الدعم غير المشروط لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تحت مسمى الحفاظ على الاستقرار. لكن الوضع القائم هو بطبيعته غير مستقر، وبتشجيع من هذا الدعم، يشعر المالكي بعدم وجود قيود على ممارسته السلطة وان ما من شيء يدفعه إلى تقديم أي تنازلات. فأصبحت له سيطرة متزايدة على أجهزة الاستخبارات ومؤسسات الأمن العراقية، وتمكّن من إبعاد خصومه السياسيين بشكل فعّال. وفي الأزمة السياسية الراهنة، استخدم المالكي تكتيكات وممارسات مشكوك فيها وغير دستورية لإزاحة خصومه السياسيين من دون ان يخسر الدعم الأميركي. وقامت حكومة المالكي بانتهاكات لحقوق الانسان على نطاق واسع في حملتها ضد المعارضة السياسية في العراق. **وفي الوقت الذي تشعر فيه الولايات المتحدة أن المالكي هو أفضل فرصة لاستقرار العراق، فإن سعيه للاستحواذ على السلطة قد يجعل العراق غير مستقر اذ ستسعى الفصائل المتناحرة في العراق إلى إيجاد وسائل أخرى للإطاحة به، إما سياسيا أو من خلال استعمال القوة في نهاية المطاف.**

إن أي استراتيجية ناجحة تتبنّاها الولايات المتحدة في العراق ينبغي أن تتضمن تعزيز المصالح الأميركية في سوريا وإيران وتركيا ودول الخليج.

لم يعد لدى الولايات المتحدة إلا القليل من أدوات التأثير في الوضع العراقي، وذلك لفقدانها جزءاً كبيراً من نفوذها (والذي سببته لنفسها) نتيجة لتركيزها على هدف واحد وهو فك الارتباط والانسحاب من العراق. **ومع ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة ان تعمل على منع تفاقم حالة عدم الاستقرار الذي يسببه استمرارها بتقديم الدعم غير المشروط لحكومة المالكي.**

وبدلاً من ذلك – وفقاً للكاتبة – **ينبغي على الولايات المتحدة الضغط على كلّ الكتل السياسية للعمل باتجاه تحقيق وفاق سياسي شامل يضمن تقاسماً حقيقياً للسلطة. وينبغي أن تركّز سياسة الولايات المتحدة خلال السنة المقبلة على جعل العلاقة مع المالكي محددة بشروط من قبيل ربط الدعم الأمريكي المتواصل له بإحرازه تقدماً في عدّة جبهات، بما في ذلك تنفيذ حقيقي لتقاسم السلطة، وتصحيح الواقع المسيّس لقوات الأمن العراقية، وإبداء رغبة حقيقية في حماية سيادة القانون، كما يتعيّن على صنّاع القرار في الولايات المتحدة مطالبة الحكومة العراقية باحترام حقوق الإنسان.**

فمن مصلحة الولايات المتحدة ضمان استمرار مشاركة الكتل السياسية الأخرى (السنة والأكراد) في النظام السياسي العراقي، وينبغي على الولايات المتحدة استخدام كل الفرص المتاحة لضمان استمرار دور السنة المهم في السياسة العراقية من خلال منع تفكك قيادة الائتلاف السني، حيث ان المشاركة الواسعة في الحكومة العراقية من شأنها أن تمنع جماعات مناهضة للولايات المتحدة مثل الصدريين من ممارسة دور أكبر في السياسة العراقية.

وفي الوقت نفسه، يتعيّن على الاستراتيجية الأمريكية الأخذ بنظر الاعتبار الدور العراقي في المنطقة التي تشهد حالة تغيّر مستمر. **ينبغي على الولايات المتحدة أن توضّح للحكومة العراقية بأنها لن تتسامح مع سياسة العراق الخارجية المعادية للمصالح الأميركية، ويشمل ذلك الدعم العراقي لنظام الأسد وعدم الرغبة في الاعتراف بالعقوبات الدولية المفروضة على إيران.**

رابط المقال: http://www.nytimes.com/roomfordebate/2012/.../does-the-us-have-a-plan-for-iraq

العراق سيكون سادس أكبر مُجهّز عالمي للغاز الطبيعي

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

أكّدت وزارة النفط أن العراق سيكون سادس أكبر مجهز للغاز في العالم، وأن البلاد ستحقق منافع من جراء استثمار هذه الثروة المقدرة ١٢١ مليار دولار. جاء ذلك خلال الورشة الأولى التي أقامتها (أكاديمية العراق للطاقة) برعاية وزير النفط عبد الكريم لعيبي، تحت شعار (غاز العراق: الفرص والتحديات).

وقال رئيس أكاديمية العراق للطاقة إبراهيم بحر العلوم، خلال الندوة: إن «العراق بحاجة إلى استراتيجية خاصة لبناء صناعة متخصصة بعد دخوله سباق استثمار الغاز الطبيعي ليكون مؤهلاً لإنتاج هذه الثروة الطبيعية وتصديرها»، مشيراً إلى أن «الورشة تهدف إلى التعريف بخطط القطاع النفطي في مجال الصناعة الغازية».

وأضاف بحر العلوم أن «الاستثمار الأمثل للغاز الطبيعي يتطلب إحداث تغيرات ملموسة في قطاع الطاقة لترسيخ صناعة غازية»، عاداً أن من «غير الممكن إحداث التطور والنمو المأمول ما لم تكن هنالك حواضن راعية لذلك».

من جانبه توقّع وكيل وزير النفط لشؤون التصفية والغاز، فياض نعمة، أن «يستهلك العالم نحو ٥٠٠ ترليون متر مكعب من الغاز حتى عام ٢٠٣٥، ولاسيّما في الدول الصناعية»، عازياً هذه «الطفرة الكبيرة إلى رغبة الدول الصناعية زيادة اعتمادها على الغاز في مختلف المجالات».

وذكر نعمة أن «العراق يأتي بالمرتبة الـ١٥ عالمياً في احتياطيات الغاز»، وأنه «سيكون سادس أكبر مزود للغاز في العالم إذا ما تم استثمار احتياطياته بالصورة السليمة». ومضى قائلاً: إن «احتياطي العراق من الغاز يبلغ ١٣٧ تريليون قدم مكعب»، كاشفاً عن «استعداد شركة نفط البصرة الدخول بشراكة مع شركات عالمية لاستخراج الغاز فضلاً على التعاقد مع شركات متخصصة لنقله».

وأوضح وكيل وزارة النفط أن «العراق ينوي بعد تطوّر علاقاته بجميع دول الجوار، مثل سوريا والأردن والكويت وتركيا، مد أنابيب لنقل الغاز عبر أراضيها»، مستدركاً أن هذه «الدول جميعها بحاجة إلى الغاز العراقي».

بدوره قال مدير شركة غاز الجنوب، علي حسين نعمة، إن «الشركة بصدد التوقيع على عقودٍ مع بعض الشركات الأجنبية لتأهيل محطات الغاز وإنشاء محطات خزن وتفريغ»، مؤكداً أن «الشركة ستحقق فائضاً في الغاز عام ٢٠١٤ ليكون إنتاجها ٢٠٠٠ متر مكعب وبذلك تتمكن من تصديره»، لافتاً إلى ان «الإنتاج الحالي هو ٤٠٠ متر مكعب».

تمديد الحصانة على الأرصدة العراقية

وافق رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما على تمديد الحماية الاستثنائية للأموال والأرصدة العراقية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة إضافية واحدة.

وقال بيان لوزارة الخارجية حصلت المسلة على نسخة منه: إن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري تسلّم رسالة جوابية من وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وجاء فيها أن الرئيس الأمريكي وافق على تمديد الحماية الاستثنائية للأموال والأرصدة العراقية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة إضافية واحدة.

ونقل البيان عن كيري تأكيده أن قرار الرئيس لتمديد الحماية لسنة إضافية هو رمز لشراكتنا الخاصة في سياق اتفاق الإطار الاستراتيجي.

وكان بيان للبنك المركزي العراقي قد ذكر في وقت سابق، أنه بناء على الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة العراقية من خلال تشكيلاتها المختلفة والاجتماعات التي عُقدت مع الجانب الأمريكي، فقد تم الاتفاق مع الحكومة الأمريكية على تمديد الحصانة للأرصدة العراقية.

تعسّر تأهيل الخط الناقل للنفط بين البصرة وميناء ينبع السعودي

أشار مسؤول نفطي عراقي إلى أن ملف إعادة تأهيل الخط الناقل ما بين العراق والسعودية لم يشهد أي تقدم، وعند سؤال «الشرق الأوسط» لضياء جعفر عن محاولة العراق إعادة تأهيل خط النفط الناقل بين مدينة البصرة وميناء ينبع السعودي، قال: «الحكومة العراقية من الجانبين السياسي والفني معنية بإعادة هذا الخط إلى الخدمة الفعلية، وهذا المنفذ إلى التشغيل، وهناك محاولات من وزارة النفط لإدارة هذا الملف، لكن إلى الآن لم نشهد تقدماً ملحوظاً، ويعد خط أنبوب النفط العراقي - السعودي الذي تم إنشاؤه عام ١٩٨٦ من قبل شركتي « ميتسو بيشي »

اليابانية و«أو تي إف» الهنغارية، أحد الخطوط الاستراتيجية لتصدير النفط العراقي عبر المملكة العربية السعودية عن طريق موانئ ينبع المطلة على البحر الأحمر، وتبلغ طاقته التصميمية أكثر من ١,٥ مليون برميل يومياً، وقد توقف العمل به بعد غزو العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠.